التنظير النحوي في الدرس الحديث وعلاقته بتيسير النحو ... إبراهيم مصطفى أنموذجا

الأستاذ لزرق بلعباس

تقديم :

لطالما كان النحو العربي عماد اللغة ، ولطالما أخذت اللغة نصيبا كبيرا من اهتمام القدماء والمحدثين ، لذلك كان أكثر من ضرورة أن يولي علماء اللغة الأول والمتأخرون غاية اهتمامهم بهذا العلم .

فاللغة هي هوية كل قوم ، بل متنفس أفكارهم وترجمة لما تجود به الخواطر وتلفظه السرائر ، والنحو هو روح هذه اللغة .

فالنحو العربي إستوى علما قائما من أجل محاربة تفشي اللحن وبخاصة في قراءة بعض العجم للقرآن الكريم .

غير أنه لم يسلم من التأويلات الموغلة والتعديلات البعيدة التي تبعث على النفور والملل في نفوس متعلميه والمشتغلين به على حد سواء ، لذلك كان التعقيد سمة فارقة وسيم بها النحو لزمن غير قصير ، ولهذا قال الجاحظ وهو أرباب الفصاحة والأدب : " أما النحو فلا تشغل قلبه – أي الصبي- إلا بمقدار ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ... وما زاد على ذلك فهو مشغلة " . وعلى هذا فالجاحظ يعطينا الطريق الأنسب

لتعليم النحو العربي للناشئة (النحو التعليمي) ، حيث يجب – حسبه- الاكتفاء بالحد الأدنى الذي يضمن للطفل عدم الوقوع في الخطأ أثناء القراءة أو الكتابة ، وما زاد على ذلك فهو مشغلة ، والأكيد أنه يقصد بالزيادة العلل والتأويل والقياس وغيرها .

ولئن كان الجاحظ قد قال ما قال وهو في زمن الفصاحة والناس على سليقتهم حتى قال قائلهم :

ولستُ بنحوي يلوك لسانهُ ولكني سليقي أقول فأعرب

فماذا نقول نحن اليوم ؟ وقد ولى زمن الفصاحة وأفلت سليقة الناس

من أجل هذا ظهرت محاولات تيسيرية للنحو العربي تجعله متماشيا مع عصرنا الراهن ، وبما ان النحو يعلم أول ما يعلم للناشئة في المدارس ، وجب الاهتمام أكثر بتيسيره ، ومن أهم الآراء الرائدة في هذا المجال نجد الأستاذ إبراهيم مصطفى وكتابه " إحياء النحو" .

إبراهيم مصطفى :

الأستاذ المرحوم ابراهيم مصطفى واحد من عمالقة النحاة في العصر الحديث ولد سنة 1888 م الموافق لـ 1305هـ ، بدأ دراسته في الأزهر الشريف وتخرج من دار العلوم ، ثم عمل مدرسا للأدب العربي بجامعة الإسكندرية عميدا لكلية دار العلوم ، كما كان أيضا عضوا في مجمع اللغة العربية في القاهرة .

قضى الأستاذ والعالم الجليل حياته مبحرا في غياهب النحو العربي داعيا إلى تبسيطه وتيسيره ، كان سلاحه في ذلك رأيٌ سديد مؤسس وحجة لا تقارع وسلاسة في الطرح وجرأة على إحقاق الحق وابطال الباطل . قد تمخض عن كل هذا تأليف كتاب – إحياء النحو – وكذا تحقيق عدّة كتب مثل كتاب – سرّ صناعة الإعراب– للعلامة ابن جني وهو من أشهر نحاة القرون الأولى ،وكتاب – إعراب القرآن – للزجاجي وهو أيضا من فطاحلة النحو القديم

كتاب إحياء النحو:

هو من أشهر الكتب التي صدرت في الثلاثينات ومن أجرئها وهو من إصدارات لجنة التأليف والترجمة لسنة 1957 م ، يقع الكتاب في 200ص من الحجم العادي .

أفتتح الكتاب بمقدمة طويلة للدكتور طه حسين بلغت 14 صفحة ، وقد جاءت هذه المقدمة مثقلة بالثناء على صاحب الكتاب تارة ومدح الكتاب نفسه طورا أخر ، وذلك أن الدكتور طه حسين كان صديقا حميما للأستاذ ابراهيم مصطفى فكلاهما درس في الأزهر الشريف ، ثم أصبحا مدرسين في الجامعة المصرية . وبعد مقدمة الدكتور طه حسين تأتي مقدمة الأستاذ ابراهيم مصطفى والتي يبين فيها الخطوط العريضة لكتابه ويشرح ما هي الطرق المتبعة في إنجازه .

أما من الناحية المنهجية في إخراج هذا الكتاب ، فنلحظ ما يلي :

- لا يوجد على صفحة الكتاب الخارجية دار الطباعة ولا تاريخها وإنما يشار إلى ذلك في أخر الكتاب تماما .

- يعرض علينا الكاتب ما توصل إليه من آراء ونتائج في المقدمة ، وينتقل بنا رأسا إلى مضمون الكتاب بادئاً بأول عنوان وهو : حدّ النحو كما رسمه النحاة .
- الكتاب غير مقسم إلى فصول ولا أبواب ، إنما إلى عناوين كبيرة تندرج تحتها أخرى صغيرة .
- لم يضع الكاتب في نهاية كتابه فهارس المصادر والمراجع التي اشتغل عليها وإنما يوجد فهرس موضوعات فحسب .

وإذا كان هذا هو ابراهيم مصطفى وكتابه إحياء النحو .فما هي أهم الموضوعات التي جاء بها في إطار تيسير النحو ؟ .

إن من أهم المواضيع الهادفة إلى التيسير والتي جاء بها كتاب إحياء النحو ما يلي :

I /- تعريف علم النحو :

ينقل الأستاذ ابراهيم مصطفى مفهوم النحو عند القدماء فيقول نقلا عن كتاب الحدود للفاكهي : " إنه علمٌ يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء " [1] . وبهذا يقتصر النحو فقط على الإعراب حسب هذا التعريف لكن الأستاذ ابراهيم مصطفى يعطي لنا تعريفه الخاص للنحو فيقول :" .... هو قانون تأليف الكلام وبيان لكلما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة . والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها " .[2]

وعلى هذا فالنحو ليس هو أواخر الكلمات والإعراب فقط إنما هو أيضا التركيب والدلالة حسب صاحب إحياء النحو .

والنحاة الأول لما عرفوا النحو سابقا ، إنما ضيقوا واسعا ورسموا للنحو طريقا لفظية ، تمثلت في الإعراب وأغفلوا المعنى ، بينما الأستاذ ابراهيم مصطفى فقد أعاد إحياء دور المعنى في النحو .

2- نظرية العامل :

يرى صاحب إحياء النحو أن منشأ نظرية العامل يعود بالأساس إلى الفلسفة الكلامية التي كانت شائعة عصر ظهور النحو العربي ، فعندما رأى النحاة أن حركة الإعراب تتغير قالوا : " أثرٌ لا بد له من مؤثر "[3]. ولم يقبلوا أن المتكلم هو المحدث لذلك ومما أمدتهم به الفلسفة في ذلك رفض اجتماع عاملين على معمول واحد ، أن ذلك يستلزم تحصيل

---

[1] ابراهيم مصطفى : إحياء النحو : ص 01 .

[2] المصدر نفسه : صفحة نفسها

[3] ابراهيم مصطفى : إحياء النحو : ص 31.

* ابن مضاء القرطبي : نحوي أندلسي صاحب كتاب الردّ على النحاة ، يعتمد على المذهب الظاهري .

حاصل – إذا اتفق العاملان – وهذا محال ، أما إذا اختلف العاملان فيستلزم أن يكون الاسم منصوبا مرفوعا في الآن ذاته ، وهذا أيضا محال لذلك قالوا : لا يجتمع عاملان على معمول واحد .

ولذلك ينقد صاحب الإحياء نظرية العامل كما يلي :

- كثرة تقديرات والتأويلات التي تجرها نظرية العامل وراءها كما هو الحال في قولنا : زيدا رأيته نقدر لها : رأيت زيدا رأيته .

وهذه التقديرات تؤدي إلى الغموض ونفور المتعلمين من النحو .

غير أنه هناك بعض التقديرات التي يجب الحذف فيها لعلم المخاطب بما حذف ، ذلك سمى ابن مضاء القرطبي * هذا النوع من المحذوفات بقوله : " قسم حذف لعلم المخاطب به " [1] . مثل قوله تعالى : ((وقيل للذين اتقوا ما ذا أنزل ربكم قالوا خيراً ...)) [2] والتقدير "أنزل خيرا " .

- التزام النحاة بنظرية العامل جعلهم يلوون أعناق المعاني لتستقيم مع تقدير العوامل .
- تعدد وتنوع العوامل من العامل الظاهر إلى المقدر إلى المعنوي .
- اختلاف النحاة في تقدير عوامل نفس المعمول ، فالمفعول به يقدر له البصريون الفعل عاملا ناصبا ، ويقدر له الفراء ** الكوفي الفعل والفاعل عاملا ناصبا .

فالعامل حسب صاحب الإحياء يجب أن يكون خادما للمعنى مسايرا للفظ ، لذلك قال أحد النحاة المتقدمين : " العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى " [3].

كما تكلم نحاة محدثون آخرون عن العامل ،حيث يقول أحدهم :" لا بد لمسالك البحث النحوي من ان تمر بنظرية العامل ، فنظرية العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي ، إن لم تكن بالفعل هي الأرقى " [4].

إذن فنظرية العامل عاد إليها النحاة المحدثون ، مع تهذيب بعض المفاهيم المتعلقة بها وذلك لأنها تؤمن منطقية العلم .

---

[1] ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة : ص 26

[2] سورة النحل : الآية 30.

** الفراء نحوي كوفي وهو تلميذ الكسائي .

[3] رضي الدين الاستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب : تقديم إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 م ، ط1 ، ج1 ، ص 65 .

[4] د. حسن خميس الملخ : التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ،2002م ، ط1 ، ص 211 .

وفي الحقيقة إن نظرية العامل غير موجودة في النحو التعليمي خصوصا في المراحل الأولى ، لذلك فالصراع حولها بين النحاة تدور رحاه بعيدا عن النحو التعليمي ..

3- علامات الإعراب :

يرى الأستاذ أن علامات الإعراب الضمة والكسرة فقط بينما الفتحة فليست بعلامة إعراب .

أ/- الضمة علم الإسناد :

يرى الأستاذ أن الضمة موضعها المسند إليه المتحدث عنه والمتمثل في المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل وكلها مرفوعات كما نعلم ، ويجب - حسبه – أن تدرس المرفوعات في باب واحد من النحو .

كما يرى أن هناك بعض المنصوبات في النحو حقها الرفع وذلك مثل اسم إن .حيث ورد في القرآن مرفوعا في قوله تعالى : ((قالوا إن هاذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما)) .[1]، كما عطف أيضا على اسم إن ضمير الرفع في مثل قول الشاعر :

وإلا فأعلموا أنا أنتم بغاة ما بقينا في شقاق [2].

وعلى هذا يجب أن نظيف اسم إن إلى قسم المرفوعات حسب ابراهيم مصطفى

ب/- الكسرة علم إضافة :

يقول الأستاذ ابراهيم مصطفى عن الكسرة بأنها " علامة على أن الاسم أضيف إلى غيره " [3]

وليس ما جاء به الأستاذ هنا بالجديد ، لأن أئمة النحو قديما يرون المضاف إليه ما تضيف إليه اسما مثله أو تضيف إليه حروف الجر ، وهو الاسم المجرور حيث يقول سيبويه وهو رأس المدرسة البصرية النحوية : " والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، وأعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء :

بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا " [1] ، ولا شك إن سيبويه يقصد بقوله : - شيء ليس باسم ولا ظرف- حروف الجر .

---

[1] سورة طه الآية 63 .

[2] نقله صاحب الإحياء عن سيبويه .

[3] ابراهيم مصطفى : إحياء النحو: ص 72 .

وإذن ، فباب المجرورات (الاسم المجرور والمضاف إليه) لا يختلف فيه صاحب الإحياء مع النحاة المتقدمين ، غير انه يرى أن الكسرة هي علم الإضافة متى نراها نعلم إن الاسم مضاف إليه ، ولسنا نتحدث هنا عن مجرورات للتبعية كالصفات والبدل والتوكيد وغيره .

ج/- الفتحة ليست علامة إعراب :

يقول الأستاذ : " إن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة فليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكل بها آخر الكلم في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغة العامية [2] .فالفتحة في رأيه أيسر الحركات وأخفها لذلك استحب العرب الوقوف عليها ، وليست هي بعلامة إعراب .

و من جهة أخرى يبين لنا الأستاذ أن الفتحة أيسر الحركات مخرجا ، ويظهر ذلك بجمع الحركة واللين الناشئ عنها ، فما الألف إلا فتحة مشبعة وما الياء إلا كسرة مشبعة وما الواو إلا ضمة مشبعة ، و إن الجهد المبذول في نطق كل حركة يبين أيها أيسر وأخف ، ولا خلاف أن الفتحة هي الأيسر والأخف ، بل الفتحة أخف عنده حتى من السكون ، فالسكون يلزمك الضغط على الحرف عند إخراجه و " يكلفك أن تردد اللسان كأنك تكرر الحرف "[3].

كما يبرهن الأستاذ أيضا على خفة الفتحة بظاهرة القلقلة وهي تسكين الحرف ثم ختمه بفتحة ، أي التحول من السكون إلى ما هو أخف منه وهو الفتحة .

وبهذا يرى الأستاذ ابراهيم مصطفى أن الفتحة ليست علامة إعراب وبالتالي يغفل جانب المنصوبات ، ويقصر النحو فقط على المرفوعات والمجرورات ، وهذا من مظاهر التيسير عنده .

غير أن السؤال المشروع هنا هو : إذا حذفنا الفتحة من علامات الإعراب فما هو مصير المنصوبات؟ هل نحذف كل هذا ؟ ثم ما ذا يبقى من النحو ؟

4- التوابـــع :

---

[1] سيبويه : الكتاب : تح عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت دت ، ط10 ، ج 1 ،ص 419 .

[2] ابراهيم مصطفى : احياء النحو : ص78

[3] المصدر نفسه : ص 82 .

التوابع عند النحاة خمسة : النعت (الصفة) ،التوكيد ،البدل ، عطف البيان ، عطف النسق وللأستاذ ابراهيم مصطفى دراسة خاصة لهذه التوابع ، نجليها كما يلي :

أ/– العطف :

ونقصد به عطف النسق ويرى فيه الأستاذ انه :" ليس جديرا ان يعدّمن التوابع ولا أن يفرد بابٌ لدراسته " [1].

وهكذا يقصي الأستاذ العطف من باب التوابع وذلك – حسبه– لأن المعطوف و المعطوف عليه لهما الحكم نفسه ، وليس أحد تابعا لأحد ، فقد يكونان متحدثا عنهما في مثل قولنا (جاء زيدٌ وعمرو) ويستدل على ذلك بتقديم مسند إليه فيصير لدينا (زيدٌ و عمرو جاءا) ، وكذلك في الإضافة نقول : (مررتُ بغلام زيد وعمر) والإضافة هنا إلى كل من الاسمين ، وما يقال في حرف العطف الواو يقال في بقية حروف العطف الأخرى .

إذن يجب – حسبه – حذف العطف من باب التوابع قصد التخفيف في هذا الباب ، وهذا احد أوجه التيسير التي جاء بها ابراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو .

ب/– بقية التوابـــع :

وقد قسمها الأستاذ –رحمه الله – إلى قسمين :

1- **القسم الأول** : " تكون فيه الكلمة الثانية من الأولى بمنزلة المكمل للمعنى " .[2] وهذا ما نراه في النعت الحقيقي ، ألم تر صاحب الكتاب يقول : " مررت برجل ظريف ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد " [3].

فقد بين سيبويه أن النعت والمنعوت كالاسم الواحد وذلك لتطابقهما في الحركة الإعرابية وفي التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والجمع والتثنية والإفراد .

ولذلك اعتبر الأستاذ ابراهيم مصطفى أن النعت والمنعوت يجب أن يدرسا في قسم خاص من التوابع لتطابقهما التام ،على خلاف باقي التوابع .

---

[1] ابراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 116 .

[2] المصدر نفسه ، ص 118 .

[3] سيبويه :الكتاب : ج1 :ص 421 .

2- القسم الثاني : يكون فيه المتبوع (الأول) دالا على المعنى وحده ومستقلا والتابع (الثاني) يمكن الاكتفاء به وحده أيضا ، ولكن في ضم الكلمتين إلى بعضهما بعض (التابع والمتبوع) إيضاح في البيان والزيادة في المعنى ، ويشمل هذا القسم من التوابع : التوكيد ، البدل ، عطف البيات .

وفي هذا القسم من التوابع تتفق كلمتان أيضا من الناحية الإعرابية .

والملاحظ في هذا التقسيم أن عطف البيان يمكن أن يوضع في القسم الأول لشبهه بالنعت ، لذلك وجب أن يوضع معه في القسم ذاته ، وعن التشابه بين عطف البيان والنعت قال صاحب كتاب – أسرار العربية – :" إن قال قائل ما الغرض في عطف البيان ؟ قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف " [1]

وهنا يتضح الشبه الكبير بين عطف البيان والنعت .

وعموما نجد أن الأستاذ ابراهيم مصطفى قد قسم التوابع إلى قسمين بحسب علاقة التابع بالمتبوع ، ولعل هدفه من هذا التقسيم هو تيسير الفهم وتبسيط تحصيل العلم عند متعلمي النحو العربي .

ج/- الخبـــر :

عده الأستاذ من التوابع ، بل أهمها لأنه يوافق المبتدأ في الإعراب والجنس والعدد ، ولكن الذي منع النحاة من القول بإتباع الخبر – حسبه- هو عدم توافق الخبر والمبتدأ إعرابا في بابي إن وأخواتها كان وأخواتها .

ولكن في الحقيقة القول بإتباع الخبر فيه بعض الكلام ، فماذا نقول عن الخبر ذي المبتدأ المحذوف جوازا او وجوبا مثل : " الحمد لله الحميدُ " [2]. أي هو الحميدُ ، أنقول عنه تابع محذوف المتبوع ؟ وهذا لا يستقيم أبدا

ثم ماذا نقول عن الخبر الذي يتأخر عنه المبتدأ (المتبوع) ؟ في مثل قوله تعالى :((....وعلى أبصارهم غشاوة...)) [3] .أنقول عنه تابع وهو متقدم ؟ ، وكيف يتقدم التابع عن متبوعه ؟ إذ العكس هو الصواب . والحقيقة أن قول الأستاذ بإتباع الخبر أمر بحاجة إلى تدقيق وتمحيص ، لأن فيه مخالفة كبيرة للنحاة المتقدمين ، وليس هذا من باب التيسير والتبسيط في النحو .

---

[1] ابن الأنباري :اسرار العربية ،ص 262 .

[2] صبيح التميمي : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك .ج2 ، ص 65

[3] سورة البقرة الآية 07 .

الخاتمة :

جهود ابراهيم مصطفى وصداها في النحو التعليمي :

إن عملية البحث والمراجعة والتيسير مطلب حضاري وشرط للنهضة ودليل على حياة وتطور بالنسبة لأمم والمجتمعات ، لذلك كانت العلوم دائما تتطور وتتجدد ، ولعل النحو من بين هذه العلوم حيث شهد هزات عنيفة هادفة إلى التيسير و التجديد وإن جمعت هذه الهزات بين العدائية والانفعالية وحملت حقا وباطلا ، وذلك بحسب نية المجددين والميسرين .

وفي عصرنا الراهن بدا أن مشكل وتأخر العرب هو في لغتهم العربية ، ومشكل العربية في نحوها المعقد ، لذلك طفق النحاة المحدثون يجددون وييسرون هذا العلم ، ومن أهم هؤلاء ابراهيم مصطفى وكتابه إحياء النحو الذي حمل جملة من الأفكار التيسيرية ، وبعد الإطلاع عليه يبدو لنا ما يلي :

- ابراهيم مصطفى درس في الأزهر الشريف وفق المنهج المعروف عند القدماء ولذلك لم يستطع التخلص من التفكير النحوي التقليدي مع انه حاول ذلك جاهدا .
- تبدوا محاولات الأستاذ ابراهيم مصطفى التيسيرية تستند إلى المدرسة الكوفية وذلك باستعماله لمصطلح الكوفيين مثل (الخفض) ، وكذا تعويله على الشواهد النادرة .
- من مظاهر التيسير عنده حذف بعض أبواب النحو كنظرية العامل ، والفتحة كعلامة نصب ، حيث اعتبرها بمثابة السكون .
- إعادة تقسيم بعض أبواب النحو مثل ما فعل مع التوابع حيث قسمها إلى قسمين .
- كان الأستاذ ابراهيم مصطفى من المشاركين في تأليف الكتب المدرسية وكان من الطبيعي ان ينقل أفكاره الإحيائية إلى هذه الكتب ، لكنه لم ينجح في ذلك .
- كان الأستاذ أيضا أحد أعضاء اللجنة الوزارية التابعة لوزارة المعارف المكلفة بتجديد النحو سنة 1938 ومع ذلك لم تستطع هذه اللجنة اعتماد أفكاره لمدة طويلة ، أضف إلى ذلك كونه كان صديقا مقربا للدكتور طه حسين وهذا الأخير كان وزيرا للمعارف .

والحق أن الأستاذ ابراهيم مصطفى – غفر الله له – اجتهد ولكل مجتهد نصيب .

قائمة المصادر والمراجع :

- **القرآن الكريم**

1- الاستراباذي : رضي الدين : شرح كافية ابن الحاجب ،تقديم إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية بيروت ،1998 م ، ط1 ،ج1 .

2- ابن الانباري : أسرار العربية تحقيق فخر صالح قدارة ،دار الجيل بيروت 1995 م ، ط1 .

3- ابراهيم مصطفى : إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ،1992 م ، ط2 .

4- سيبويه : أبو بشر عمرو بن قنبر : الكتاب تحقيق : محمد عبد السلام هارون ،دار الجيل ، دون تاريخ ،ط1 .

5- التميمي صبيح : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ،دار الهداية للنشر قسنطينة ، دون تاريخ ، دون طبعة .

6- الملخ حسن خميس : التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن 2002 م ، ط1 .

7- القرطبي ابن مضاء : الردّ على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة دون تاريخ ، ط2 .